

الفاعل التربوي في المدرسة الجزائرية أزمة الدور وضرورة التجديد

اعداد

د/تالي جمال د/جغولي يوسف

جامعة المسيلة - الجزائر

تم قبوله للنشر : ٢٠١٨ / ٣ / ٦

تم استلام البحث : ٢٠١٨ / ٢ / ٥

ملخص:

أخذ المعلم في النظام التربوي بالجزائر قدرا كبيرا من الاهتمام؛ سواء ما تعلق بمحاولة تحسين وضعه الاجتماعي أو تطوير مساره المهني، أو ما تعلق بتجديد معارفه وتحسين تكوينه، غير أن فلسفة التربية في رؤيتها للمعلم تبدو غامضة بعض الشيء في تحديد غايات المدرسة الجزائرية ودور المعلم في تحقيقها. وهو ما جعل المختصين يتساءلون بقلق عن الدور التربوي للمدرسة ومن وراءها للمعلم؟ وهل يكفي المعلم في ضوء الفلسفة التربوية الحالية بالتوجيه والإرشاد والتعليم دون وظيفة التربية؟

Abstract:

The teacher in the educational system in Algeria took a great deal of attention, whether with trying to improve his social status, to develop his career, or about renewing his knowledge and improving his formation. However, the philosophy of education in its vision for the teacher seems a little bit ambiguous in determining the Algerian school goals and the teacher role in achieving them. Which made the specialists wonder with concern about the educational role of the school and the teacher? Is the teacher satisfied, in the light of the current educational philosophy, of orientation, guidance and teaching without the function of education?

تقديم:

لا شك أن ما قاله أرسطو طاليس عن المعلم: "إنّ الذي يربي الأولاد بجودة ومهارة لأحق بالاحترام والتقدير من الذين ينجبونهم". يجسّد بوضوح صعوبة مهمة التعليم والنجاح فيها، وعلى الرغم من أن المقولات التربوية الحديثة تحاول إزاحة المعلم من محورية العملية التربوية، إلا أن التجارب والدراسات أثبتت أن المعلم يبقى هو محور هذه العملية لأسباب عديدة؛ ذلك أن نجاح أي نظام تربوي يتوقف على نوعية المعلمين وما يقدّمونه للمتعلم. لكن حاجات المتعلمين متغيرة باستمرار وكذلك حاجات المجتمع من التربية، وهو ما يجعل المعلم نفسه مجبرا على التكيف وتجديد معارفه ومواكبة تلك التغيرات والحاجات المتغيرة للتربية ليكون في مستوى توقعات المتعلمين وتطلعات النظام التربوي والمجتمع.

ونحاول من خلال هذا العمل تقديم قراءة تحليلية لأدوار المعلم كفاعل في المدرسة الجزائرية، سواء من خلال ما تقرره النصوص القانونية مجسّدة في القانون التوجيهي للتربية، أو من خلال الواقع الذي أفرزته إصلاحات التربية في المدرسة الجزائرية، خاصة في ظل مجتمع متغيّر يعيش تحولات داخلية وخارجية؛ حيث تشكّل هذه المواضيع أهم محاور هذا المقال؛ كوضع المعلم في عصر العولمة وطبيعة المدرسة من خلال الوظائف والأدوار، والتحوّلات التي أصبحت جلية في العلاقات التربوية، مع ضرورة تجديد المنطلقات التربوية في كل مرة من أجل مسايرة التغيرات المحلية والخارجية وضمن جيل متكيف مع مجتمعه منفتح على العالم.

أولا. إشكالية البحث:

يعتبر المعلم حجر الزاوية في العملية التعليمية التعلمية، بل يكاد يكون الحلقة الأهم التي يتوقف نجاح المدرسة عليها، فهو يعمل على مساعدة التلاميذ على التعلم والتطور بطرق جديدة، والمعلم الكفاء؛ هو الذي يستطيع بسلوكه وعاداته واتجاهاته أن يؤثر في تلاميذه، وأن يستثمر في إمكاناتهم المتاحة إلى أقصى حد ممكن.

غير أنه وفي ضوء الإصلاحات التربوية في الجزائر والتي تعددت وتجددت؛ بتجدد حاجتنا للتربية وتطلعات المجتمع من خلالها إلى جيل المستقبل وما يكون عليه، أصبح دور ومكانة المعلم محل مساءلة؛ باعتبار ما ينتظر منه من توقعات، وبالنظر إلى الفلسفة التربوية التي ينطلق منها النظام التربوي في الجزائر. والتي تحدد غايات وأهداف التربية ودور المعلم فيها، وذلك بمراعاة الانتماء الحضاري والتاريخي للمجتمع

الجزائري، وباستشعار تحديات العولمة وتطلعات المستقبل للمجتمع الجزائري وما تمليه عليه شروط ما بعد الحداثة.

لقد تنازل المعلم عن رسالته التربوية واقتنع بما حددته له فلسفة التربية من آداءات، والتي اختزلت دوره في الأداء، فحولته من الرسالة التربوية إلى مجال إدارة العملية التعليمية، فهو المسير والمنسق، والمدير، والمرشد، والموجه، والموزع، والموصل، فأصبح دوره يقتصر على آداءات محددة له سلفا من قبل البيروقراطية، وبالتالي فقد حريته وقدرته على النظر فيما يقوم به من أعمال وفي تدبر نتائج تلك الأعمال.

وعليه نتساءل في هذا الصدد عن دور المعلم في المدرسة الجزائرية في ظل الإصلاحات التربوية؟ وهل مات المعلم المربي فعلا؟ وإذا كانت المدرسة ومن ورائها المعلم تعلم ولا تربى؛ ألا يدعوا هكذا وضع إلى التساؤل بقلق: من يربي أبناءنا؟ وهل نحن بحاجة إلى إصلاحات تربوية تجدد من منطلقاتها وتراعي حاجات المجتمع الجزائري من التربية؟

ثانيا. المعلم في عصر العولمة:

لقد باتت العولمة قضية واقعية انعكست آثارها على جميع مجالات الحياة؛ ومنها قطاع التربية والتعليم فهو أكثر القطاعات المجتمعية تأثرا بظاهرة العولمة، لأن هذا القطاع مسئول عن إعداد الفرد للحياة، كما تأثر كثيرا بثورة الاتصالات والمعلومات التي أفرزتها العولمة.¹

ويشير نبيل على إلى أن العولمة باتت تضغط على النظم التربوية في العالم أجمع، والعالم الثالث على وجه الخصوص، لذا فلا مناص لهذه النظم من إعصار وزلزال المعلومات والمتغيرات المتسارعة الا بركوب موجة العالمية والاندماج فيها، ولعلنا نجد أنفسنا مجبرين على تهيئة أوطاننا من خلال النظم التربوية للنقلة المجتمعية القادمة، وتوطين تكنولوجيا المعلومات في تحقيق أهدافنا، والذي يتوقف على مدى استيعابنا لهذه التحديات ذات الطبيعة المتباينة والمتداخلة، ويعد التحدي التربوي أحد أبرز التحديات.ⁱⁱ

بحيث تصبح مدارسنا قادرة على خلق الفرد المبدع المفكر المحلل والناقد، القادر على الإسهام الفعال في هذا العالم المتغير، ومحو الهوة بين المدرسة والجامعة والواقع المعاش خارجها، وجعل استخدام تكنولوجيا المعلومات والكمبيوتر وسيلة لتقديم خدمات تعليمية أفضل في المناطق الحضرية كما في المناطق الريفية، بدلا من أن يكون عاملا مساعدا على إعادة إنتاج اللامساواة في الوسط التربوي.

وروحها، واحتواء طاقتها الإنسانية ثم توظيفها للسيطرة على السوق، وتحويلها إلى مؤسسة رأسمالية بامتياز في وظائفها وغاياتها.^{vii} وواقع الحال أن كثيرا من دول العالم تسير في هذا الاتجاه منبهة بالنتائج التي حققتها الأنظمة التربوية في المجتمعات الغربية، أو مستسلمة للعولمة لما تفرضه عليها من املاءات، فالموطن العالمي والتربية العالمية ومفهوم الديمقراطية وقيم التسامح والتعايش والحوار وغيرها، غدت مطلبا وغاية للأنظمة التربوية في مختلف دول العالم. والمدرسة في الجزائر ليست بمعزل عن التحولات التي يعرفها العالم أو المجتمع الجزائري نفسه، فهي تحاول في كل مرة أن تتجاوز مواطن العجز والضعف فيها، وأن تستفيد من مختلف التجارب التربوية الرائدة في العالم، لذلك نجد المدرسة ورشة مفتوحة لا تنتهي فيها الأشغال والإصلاحات في كل مرة، وهذا ليس عيبا بل يعد ضرورة إذا ما عرفنا حجم التسارع في حركة التغيير الاجتماعي التي يعرفها المجتمع الجزائري في مختلف أنساقه.

ويعد القانون التوجيهي للتربية ثمرة مشوار طويل وعمل مضمّن لإصلاح التربية في الجزائر، والذي يترجم بوضوح فلسفة المدرسة الجزائرية في إعداد مواطن صالح، يعتز بانتماءاته التاريخية والحضارية للمجتمع الجزائري متكيف مع الواقع وفاعل فيه، ويتطلع للمستقبل. غير أن هذا القانون يحتاج إلى قراءات عميقة من مختلف الفاعلين والباحثين في الحقل التربوي.

وعلى سبيل المثال نجد في الفصل الثاني من الباب الأول في المادة (٣): "في إطار غايات التربية تضطلع المدرسة بمهام التعليم والتنشئة والتأهيل الاجتماعي".^{viii} ومن هنا يتبين أن للمدرسة في الجزائر ثلاث وظائف؛ وظيفة التعليم والتنشئة وهما وظيفتان تقليديتان للمدرسة، ووظيفة التأهيل الاجتماعي وهي وظيفة جديدة نسبيا تنسجم مع التحولات الاقتصادية التي يعرفها المجتمع الجزائري وفلسفة السوق.

غير أن الوظيفة الأساسية للمدرسة لم يتّص عليها القانون صراحة؛ وهي التربية، نعم التربية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، أوليست الوزارة الوصية تحمل اسم وزارة التربية؟ وبالعودة إلى القانون التوجيهي فإنه يمكن أن نفهم أنّ التربية متضمنة في التنشئة الاجتماعية، وليست محصورة كعملية في مؤسسة بعينها كالمدرسة بل تمتد إلى الأسرة ومختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع الجزائري.

وهنا يجب أن تكون المدرسة على دراية بأدوارها التربوية في إطار علاقة تكاملية مع الأسرة ومختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية، لأن أي خلل في هذه العلاقة سيؤثر على تربية أجيال من المتعلمين، كما ان المدرسة تحتاج في إطار رسم معالم هذه العلاقة

إلى أسر تتمتع بمستوى ثقافي جيّد حتى تستجيب لشروط تلك العلاقة التكاملية، وهو ما يفسر اتجاه الوزارة الوصية في دعم برامج محو الأمية وتعليم الكبار. وفي مجال التعليم يتكلم القانون التوجيهي عن ضمان المدرسة لتعليم نوعي يكفل التفتح الكامل والمنسجم والمتوازن لشخصية التلاميذ، بتمكينهم من اكتساب مستوى ثقافي عام، وكذا معارف نظرية وتطبيقية كافية قصد الاندماج في مجتمع المعرفة.^{ix} إن ما تتضمنه هذه الفقرة من مصطلحات تبدو غامضة ومهام تتجاوز التعليم نفسه، إذا ما ربطت بالتعليم بمعناه المتعارف عليه (نقل المعرفة من المعلم إلى المتعلم)، وهو ما جعل المشرّع يتكلم عن تعليم نوعي، يضمن التفتح الكامل والمنسجم والمتوازن لشخصية التلميذ، وهي جوانب تنمو وتتكامل وتنسجم عن طريق التربية أولاً بمفهومها الذي يشمل التعليم نفسه بمختلف مستوياته، حيث يكون للمربي دور هام في تنمية شخصية المتعلم، والدراسات النفسية والاجتماعية والتربوية كثيراً ما تؤكد على أساليب التربية للمعلم كقائد وقوة ودورها في تنمية مختلف جوانب الشخصية لدى المتعلم، أما المعارف ومحتويات المناهج فتأثيرها أقل بكثير.

كما أنّ المستوى الثقافي العام الوارد في الفقرة أعلاه مفهوم غامض يحتاج إلى تحديد لأبعاده، ويبقى غير واضح خاصة أن المجتمع الجزائري لا يزال بعيداً عن مجتمع المعرفة، وهذه الفقرة من القانون تتكلم عن التعليم كوسيلة تسهل اندماج التلميذ في مجتمع المعرفة. فهل هذه الفقرة تتكلم عن تلميذ آخر في مجتمع آخر، أم أنها تستشرف المستقبل بتفاؤل مفرط؟

ويمكن حصر وظائف المدرسة حسب هذا القانون في:

- ضمان اكتساب التلاميذ معارف في مختلف مجالات المواد التعليمية وتحكمهم في أدوات المعرفة الفكرية والمنهجية بما يسهل عمليات التعلم والتحضير للحياة العملية.

إن هذه الوظيفة وعلى مستوى الطرح الفلسفي والتصور النظري تعد طموحة وتؤاقت إلى إكساب المتعلمين معارف متنوعة نظرية وتطبيقية وتجعل من الحياة المدرسية حياة عملية متطابقة ومتناغمة معها. لكن كيف؟ وما هي الآليات الكفيلة بتحقيقها؟ وفي أي مستوى دراسي يمكن أن تتحقق؟ وما المناهج القادرة على تجسيدها؟ ووفق أي مقارنة؟

وان كانت نظرياً هناك إجابات جاهزة لهذه الأسئلة غير أن الواقع التربوي يفنّدها ويعكس بوضوح التناقضات بين ما نطمح إليه وما هو مكرّس في الواقع سواء في

المناهج أو في طرق التدريس أو في العلاقات التربوية، وأن المشكلات التربوية تتعايش مع كل مشروع إصلاحى يريد تجاوزها.

كما أن الحديث عن التحضير للحياة العملية هو مناقض تماما للفلسفة التربوية التي تتبناها المدرسة الجزائرية، أين تجاوزت التربية وظيفة إعداد الفرد للحياة بل أصبحت التربية هي الحياة نفسها. وهي بهذا الطرح تجعل من المدرسة إحدى المؤسسات التي تزود النظام الاقتصادي باليد العاملة بمختلف مستويات تأهيلها، وهو ما يحيلها إلى مؤسسة رأسمالية بامتياز.

كا أن إثراء الثقافة العامة للتلاميذ بتعميق عمليات التعلم ذات الطابع العلمي والأدبي والفني، وتكثيفها باستمرار مع التطورات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والمهنية. يجعلنا نقول أنّ الحديث عن الثقافة العامة في التعليم لا يعبر عن مخرجات واضحة المعالم، بحكم مصطلح الثقافة العامة ليس مصطلحا تربويا ولا علميا، بل يتم تداوله كمصطلح شعبي وبالتالي من الغريب هذا التوظيف للمفهوم في القانون التوجيهي للتربية.

كما يتّضح من نص المادة أنّ الاتجاه الذي سيطر على المنظومة التربوية منذ نشأتها؛ وهو اتجاه يعطي الأفضلية والأولوية للمواد والشعب العلمية والتقنية على المواد الأدبية والفنية، والترتيب يعكس هذا الاتجاه بوضوح، ثم كيف يمكن تكيف تلك المواد مع التطورات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والمهنية؟ ومن يعمل على تكيفها؟ بل ومن يقرّ بعدم تكيفها أو الحاجة إلى تكيفها؟ ألا نلاحظ أن سرعة التغيرات في الجانب الاجتماعي والثقافي والتكنولوجي فاقت كل الحدود في مقابل الحركة البطيئة التي تعرفها المدرسة في مواكبة تلك التغيرات؟

بالإضافة إلى ما نصت عليه المادة أعلاه من أن تنمية قدرات التلاميذ الذهنية والنفسية والبدنية، وكذا قدرات التواصل لديهم واستعمال مختلف أشكال التعبير اللغوية منها والفنية والرمزية والجسمانية.

حقيقة إن وظيفة المدرسة الأساسية هي العمل على تنمية العقل ومختلف جوانب الشخصية في المتعلم والاهتمام بصحته الجسدية، وإكسابه مهارات التواصل بمختلف أشكاله، ولكي يكتمل النمو لديه عليه أن يستعمل مختلف أشكال التعبير في تفاعله مع مختلف الفاعلين في الوسط التربوي وخارجه.

غير أن هذه الوظائف تبقى على مستوى التشريع التربوي، إذ نتكلم عن تلميذ نمطي موجود في نظريات التعلم وليس موجودا في المدرسة الجزائرية، بحكم الفوارق والاختلافات بين التلاميذ سواء ما تعلق بالبيئة الجغرافية أو طبيعة الثقافة المحلية، أو ما

تعلق بموقع المدرسة وشكلها وما تتوفر عليه من مرافق وغيرها من العوامل، كما أن المعلم نفسه لا يملك المهارات أو الإمكانيات التي تؤهله لان يظطلع بهذا الدور، وان تمكن معلم ما في إحدى المدارس فسيقتل مئات المعلمين في مدارس أخرى. لأنه وببساطة لا التلميذ واحد ولا المدرسة واحدة في الجزائر.

وفي مجال تعليم اللغات يتكلم القانون عن ضمان التحكم في اللغة العربية، باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية، وأداة اكتساب المعرفة في مختلف المستويات التعليمية ووسيلة التواصل الاجتماعي وأداة العمل والإنتاج الفكري.

حيث تعطي المنظومة التربوية في الجزائر أهمية بالغة لتعليم اللغة العربية، شأنها شأن الخطاب السياسي الرسمي الذي نادى بالتعريب منذ الاستقلال، غير أن النظام التربوي انتظر طويلا حتى تحقق له ذلك، كما أن الامازيغية تعد لغة وطنية ورسمية تعمل المنظومة التربوية على ترقية وتوسيع تعليمها. لكن إذا كانت وظيفة اللغة الوطنية والرسمية؛ هي أن تكون أداة لاكتساب المعرفة ووسيلة للتواصل والإنتاج الفكري حسب القانون طبعا، فالعربية والامازيغية يشتركان في نفس الصفة، فهل ستشهد المنظومة التربوية ازدواجية في الخطاب اللغوي؟

والازدواجية لا تتوقف عند اللغات المحلية بل تمتد إلى اللغات الأجنبية فإذا كان الهدف تعليم لغة حية كالانجليزية مثلا من اجل التفتح على العالم والتبادل الثقافي والحضاري فما يبرر التركيز على تعليم اللغة الفرنسية التي تقلص إنتاجها العلمي وتراجعت مكانتها بالمقارنة مع لغات أخرى؟ لماذا لا يتم التركيز على لغة واحدة، سواء وطنيا أو أجنبيا؟

إن ما أثاره القانون التوجيهي من قضايا تتعلق بمهمة التعليم في المدرسة الجزائرية يعد دور المعلم مهما وحاسما فيها غير أنه لم يُذكر (المعلم) صراحة في فقرات هذا القانون نهائيا، بل كان ذكره ضمنا مستترا، غير انه من الواضح أن هذا القانون يتكلم عن معلم يملك كفاءات ومهارات تجعله مفكرا خلاقا ومبدعا وملما بنظريات التعليم والتعلم، مطلقا على الجديد منفتحاً على التكنولوجيا واللغات ممارسا للرياضة.

أما في المادة الخامسة من القانون التوجيهي فتتص على: تقوم المدرسة في مجال التنشئة الاجتماعية بالاتصال الوثيق مع الأسرة، التي تعتبر امتدادا لها بتنشئة التلاميذ على احترام القيم الأخلاقية والمدنية للمجتمع الجزائري والقيم الإنسانية وكذا مراعاة قواعد الحياة في المجتمع.

إن منطلقات الفلسفة التربوية فيما تعلق بإعداد المعلم في الجزائر كانت ولا زالت تقوم على نظرة جزئية، لا نظرة شاملة. فلم توضح العلاقة بين إعداد معلم المرحلة التحضيرية، وإعداد معلم المرحلة الابتدائية أو مرحلة التعليم المتوسط، وإعداد معلم التعليم الثانوي. ومن هنا يأتي التضارب أحياناً والتداخل أحياناً، والتباعد في أكثر الأحيان. وهذا التضارب والتباعد ليس في مجال إعداد المعلم لمختلف المراحل الدراسية؛ بل يتعداه إلى مجال صياغة المناهج والمقرارات الدراسية، التي لا تتكامل فيما بينها إن عمودياً أو أفقياً، وما مناهج الجيل الثاني إلا محاولة لتجاوز هذا التضارب والتباعد في سبيل التكامل والتناغم.

إن السياسة التربوية الحالية لإعداد المعلم في الجزائر ما تزال بعيدة عن مفاهيم التعليم الذاتي، التعليم المبرمج، التعليم المصغر، الإعداد القائم على الأداء، والإعداد القائم على أساس التمكن والمقدرة، استخدام أوعية تكنولوجية حديثة لنقل المادة العلمية تعتمد على قوالب تنظيم محتوى المنهج مثل المنظومات والتعيينات وغيرها من الأساليب والاستراتيجيات والاتجاهات المستحدثة.

وهو ما يجعلنا نتساءل عن نوعية التكوين الذي يتلقاه المعلم وغاياته؟، وإن كانت المهمة ليست بالسهلة كون التغيرات والتحولات تتسارع في مجال التربية ولا تكاد أي منظومة تستقر على برنامج، إلا ووجدت نفسها بحاجة أكثر إلى التعديل والتجديد.

لكن ماذا ننتظر من نظام تعليمي لا يحصل من إنتاجه إلا على أضعف العناصر البشرية؟ في الوقت الذي يقدم فيه للقطاعات الأخرى أفضل مخرجاته.

ثم ماذا ننتظر ممن يلتحقون مجبرين بمهنة التعليم من المعلمين الذين لا يختارونها بأنفسهم، بل يُتَوَجَّهون إليها لأنهم لم يجدوا وظيفة غيرها، ونفس الحال بالنسبة لطلبة المدارس العليا؛ وحسب العديد من الدراسات فإن اختياراتهم كانت بناءً على فرص العمل التي تضمنها في مجال التعليم وما يتناسب مع معدلاتهم التحصيلية من اختيارات متاحة. ومن هنا يجب أن نفر بأنه يجب مراجعة سياسة التكوين والتشغيل في الجزائر وإحداث نوع من التوازن بينهما، لأنه لا يمكن أن نتكلم عن الاختيار المهني في مهنة التعليم وهي من بين المجالات القليلة التي تضمن فرص عمل لحافل المتخرجين من المدارس العليا ومختلف المؤسسات الجامعية.

إنه لمن الواجب أخذ الجانب التربوي والأخلاقي في إعداد المعلم مأخذ الجد في عصر العولمة، عصر يتسم بتحديات ثقافية واجتماعية تجعل من المعلم مربياً ومرشداً وموجهاً للمتعلمين، وإسهامه في خدمة بيئة المدرسة بما يجعل المدرسة مركز إشعاع

ثقافي وتربوي بما يمكّن من التغلب على ما تحمله ثقافة العولمة بمختلف وسائلها من قيم تتناقض مع غايات التربية وأهدافها في المجتمع الجزائري العربي الامازيغي المسلم. وحتى تكون المدرسة عادلة لا ينبغي أن تنبني على عدالة واحدة: الاستحقاق، بل على عدة عدالات متداخلة ومتضافرة مع نزاع الطابع المدرسي عن المجتمع حتى تتحقق نجاحات متعددة بدل نجاح المدرسة الوحيد. إذا كان تايلور ينادي بالطريق المثلى الوحيدة، فالمطلوب الآن الطرق المتعددة الممكنة.

خاتمة :

إن تحديات المستقبل لا بد وأن تؤثر على دور المعلم ومهامه التي لا بد وأن يعيها المعلم حتى يتمكن من أداء رسالته على أكمل وجه، خاصة مع مهنة أصبحت مزيجاً من مهام القائد، والناقد والموجه، ولكي يكون دور المعلم فعالاً يجب أن يجمع المعلم بين التخصص والخبرة، وأن يكون مؤهلاً تأهيلاً جيداً ومكتسباً الخبرة اللازمة لصقل تجربته في ضوء دقة التوجيه الفني عبر الإشراف المتنوع والمناسب.

حيث لا يحتاج المعلمون إلى التدريب الرسمي فحسب، بل والمستمر من زملائهم لمساعدتهم على إتقان أفضل الطرق لتحقيق التكامل ما بين التكنولوجيا وبين تعليمهم، ولأن المعلم هو جوهر العملية التعليمية لذا يجب عليه أن يكون منفتحاً على كل جديد وبمرونة تمكنه من الإبداع والابتكار، ليكون قادراً على مجابهة التحديات و الوقوف أمام متطلبات العصر وتحدياته و ما يسمى بالعولمة و ما تشكله من تحدي ثقافي واجتماعي واقتصادي.

لذلك يجب عدم الاستكانة للواقع التربوي والاطمئنان له، والتفكير في الارتقاء بدور المعلم وإعداده للمستقبل ليكون ذا جدوى وفاعلية، كما يتوجب على النظام التربوي بالجزائر في عصر المعلوماتية واقتصاد المعرفة أن يجري تغييراً عميقاً في فلسفته التربوية وسياساته الإجرائية بما يتناسب والتحويلات التي يعرفها المجتمع على كل المستويات من جهة، وتلبية حاجات المجتمع الجزائري من التربية بما يضمن النوعية وليس الكم من جهة أخرى، كي يوفّر للمعلم ظروفًا مناسبة للقيام بأدواره المرتقبة معلماً ومتعلماً وباحثاً ومربيًا ومشاركاً.

وخلاصة القول، لقد أملت التحويلات والتغيرات المحلية والعالمية على المعلم في المدرسة الجزائرية أن يطور من مهاراته وكفاياته، وأن يجمع بين التربية والتعليم في أداء رسالته النبيلة، كي يستطيع أن ينمي لدى تلامذته المهارات الذهنية كالاستنتاج والاستنباط والاستقراء والتحليل والتركيب، علاوة على مهارات التواصل ونشجيع طلبته

